

السويداء، سوريا: نداء للالتزام بالمعاملة الإنسانية وضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

يُعرب مركز القانون الدولي الإنساني عن قلقه العميق إزاء التقارير والتوثيق المؤلمة الواردة من السويداء، سوريا، منذ 11 تموز/يوليو 2025، والتي قد ترقى إلى مستوى الانتهاكات الجسيمة ضد المدنيين وغيرهم من الفئات المحمية. ويراقب مركز القانون الدولي الإنساني عن كثب هذه التطورات ويكرر دعوته لجميع الأطراف المعنية إلى التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، فيما يتعلق بحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها.

يذكر مركز القانون الدولي الإنساني جميع الأطراف بأن المعاملة الإنسانية هي واجب قانوني ملزم، بغض النظر عن وضع أو انتماء المعنيين. وقد تشكل العديد من الممارسات الموصوفة في هذه التقارير معاملة غير إنسانية، بالإضافة إلى انتهاكات أخرى يجرمها القانون الدولي، مثل القتل خارج نطاق القضاء، واحتجاز الرهائن، والتعذيب، والنهب، وتدمير الممتلكات، والتجهير القسري.

علاوة على ذلك، يؤكد مركز القانون الدولي الإنساني أن الالتزامات بموجب القانون الدولي تتجاوز مجرد الامتناع عن ارتكاب الانتهاكات، ولكنها تشمل أيضًا واجبات منع مثل هذه الأعمال وضمان المساءلة. الدولة السورية، بصفتها المسؤول الرئيسي بموجب القانون الدولي، ملزمة بمنع الانتهاكات وحماية المدنيين وضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات المرتكبة في نطاق ولايتها القضائية.

ومن المهم أيضًا ملاحظة أن خطاب الكراهية والتحريض على العنف، عندما يشكّلان دافعًا حقيقيًا أو عاملاً مساهمًا في ارتكاب جرائم دولية، قد يرفقا بحد ذاتهما إلى أسباب لمحاسبة مرتكبيهما على التواطؤ في هذه الجرائم.

ونظرًا للتأثير غير المتناسب للعنف على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، يجب فرض تدابير حماية مشددة بشكل فعال لمنع الأذى وضمان سلامتهم أثناء النزاعات المسلحة ومن آثار الاضطرابات الداخلية العنيفة.

السابقة إلى توفير حقوق الإجراءات القانونية الواجبة لجميع الأفراد، دعوته يكرر مركز القانون الدولي الإنساني بمن فيهم المتهمون بارتكاب انتهاكات جسيمة. ويشمل ذلك الشروع الفوري في تحقيقات شفافة ونزيهة وغير تمييزية تشمل جميع المشتبه بهم، بغض النظر عن انتمائهم، وعند الاقتضاء، مقاضاة المسؤولين وفقًا للمعايير الدولية.

فعالة تهدف إلى ضمان عدم تكرار عدالة انتقالية ختامًا، في الوقت الذي تسعى فيه سوريا إلى إرساء عملية الانتهاكات، وتحقيق العدالة لجميع الضحايا، وتعزيز المصالحة المجتمعية، فإن الأحداث الأخيرة تشكل عقبات كبيرة. وتتطلب هذه التطورات تدخلات فورية تركز على سيادة القانون وحماية الحقوق الأساسية.